



الدورة الثانية والستون
البند ٨١ من جدول الأعمال

قرار اتخاذ الجمعية العامة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/62/449)]

**٦٥/٦٢ - الذكرى السنوية الخمسون لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم
الأجنبية وإنفاذها، المبرمة في نيويورك في ١٠ حزيران/يونيه
١٩٥٨**

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى اعتماد اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها^(١) في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٥٨ في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتحكيم التجاري الدولي (المعقود في نيويورك، في الفترة من ٢٠ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٥٨)^(٢)،

وإذ تلاحظ أن مائة واثنتين وأربعين دولة أصبحت أطرافا في الاتفاقية، مما يجعلها واحدة من أنجح المعاهدات المبرمة في مجال القانون التجاري،

وإذ تسلم بقيمة التحكيم كوسيلة لتسوية التراعات التي تنشب في العلاقات التجارية الدولية، وإسهام في إقامة علاقات تجارية متوازنة، وتحفيز التجارة الدولية، وتطوير سيادة القانون وتعزيزها على الصعيد الدولي والوطني،

وافتتاعا منها بأن الاتفاقية، بإنشائها إطارا قانونيا أساسيا للجوء إلى التحكيم وإنفاذها لفعاليتها، قد عززت احترام التعهادات الملزمة، وبشت الثقة في سيادة القانون، وكفلت المعاملة المنصفة في تسوية التراعات التي تنشب بشأن الحقوق والالتزامات التعاقدية،

وإذ تلاحظ أن الاتفاقية كانت بمثابة نموذج للمعاهدات الثنائية والمتعلقة بالأطراف وغيرها من النصوص التشريعية الدولية الناظمة للتحكيم التي أعقبت إبرامها،

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٣٠، الرقم ٤٧٣٩.

(٢) E/CONF.26/8/Rev.1

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالأعمال التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي فيما يتصل بالترويج للاتفاقية وتعزيز تفسيرها بصورة موحدة وتنفيذها بشكل فعال،

وإذ تشدد على ضرورةبذل مزيد من الجهد على الصعيد الوطني وتحسين التعاون على الصعيد الدولي وصولاً إلى الانضمام العالمي إلى الاتفاقية وتفسيرها بصورة موحدة وتنفيذها بشكل فعال بهدف إعمال أهداف الاتفاقية بالكامل،

وإذ تعرب عنأملها في أن تصبح الدول التي ليست بعد أطرافاً في الاتفاقية أطرافاً فيها في أقرب وقت، الأمر الذي يضمن تمعن الجميع بالتقين القانوني الذي توفره الاتفاقية ويقلل من مقدار المخاوف والتكليف المتصلة بالمعاملات التجارية فتتعزز بذلك التجارة الدولية،

١ - ترحب بالمبادرات التي تتضطلع بها مختلف الأجهزة والوكالات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها والتي ترمي إلى تنظيم مؤتمرات ومناسبات مشابهة أخرى للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها^(١)، وإلى توفير منتدى لتبادل الآراء بشأن الخبرات المكتسبة فيسائر أرجاء العالم في مجال تنفيذ الاتفاقية؛

٢ - تشجع على استخدام هذه المناسبات للترويج للانضمام إلى الاتفاقية على نطاق أوسع ولزيادة تفهم أحکامها وتفسيرها بصورة موحدة وتنفيذها بشكل فعال؛

٣ - تدعى جميع الدول التي لم تصبح أطرافاً في الاتفاقية إلى النظر في القيام بذلك؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يبذل مزيداً من الجهد في سبيل الترويج للانضمام إلى الاتفاقية على نطاق أوسع وتعزيز تفسيرها بصورة موحدة وتنفيذها بشكل فعال.

الجلسة العامة ٦٢

٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧